كل أحد

المهزلة الفلسطينية: شَعبٌ كبيرٌ، و"مُختارٌ" صغيرٌ!

شاكر النابلسي

-١-

ما يجري الآن على الساحة الفلسطينية شيء مُخجل ومعيب، بل هو كارثة من الكوارث التي تنصبّ على رأس الشعب الفلسطيني صبحاً ومساءً، الذي لا يستأهل كل هذه النكبات، وكل هذه الكوارث، وكان يمكن أن يبني دولته، ويقدم عطاءه الانساني الكبير، كأي شعب آخر معطاء.

فكيف يمكن لديكتاتور عجوز تائه يحمل دفتر الشيكات الفلسطينية، ويضع مال الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وبإسمه الشخصي، ويمسك بزمام السلطة الفلسطينية من قمة رأسها حتى أخمص قدميها، ولا يدع مجالاً لمسؤول بالحكم، حتى ضجر منه وضاق بديكتاتوريته من تطوعوا لخدمة الشعب الفلسطيني، أن يحكم شعباً عظيماً كالشعب الفلسطيني، فاستقال محمود عباس١٩٧. من رئاسة الوزراء، وتبعه أحمد قريع فقدم استقالته من رئاسة الوزراء –كما توقعنا في مقالنا قبل شهور، وعند تولي قريع رئاسة الوزراء فوراً - ويبني قصراً فخماً في تونس على غرار قصور صدام في بغداد، بينما شعبه ينام في العراء والمخيمات، ويسفّ التراب، ويعيش على مساعدات وكالة الغوث الدولية؟!

لقد استطاع ياسر عرفات أن يختصر قضية عربية عظيمة كالقضية الفلسطينية في شخصه الكريم، وهو الذي لم يُضف إلى القضية الفلسطينية منذ أكثر من نصف قرن إلى الآن أية ايجابية واحدة، بقدر ما أضاف اليها من نكبات، تلت نكبة ١٩٤٨.

فقولوا لنا يا مؤرخي القبيلة الفتحاوية الغازية، ماذا قدم شيخكم الهرم للقضية الفلسطينية، منذ أن قامت (فتح) عام ١٩٦١ إلى الآن؟

فاينما حلّ وارتحل شيخ القبيلة الفتحاوية الغازية، الذي يعتبر ما ملكت أيمانه من فلسطين (حاكورة) أو (مُختارة)، وهو مُختارها (عمدتها) الأوحد، أفسد البلاد والعباد.

فبئس (المختار) الصغير، وسلاماً لهذا الشعب الكبير.

-٢-

ففي نهاية الستينيات، عندما حلّ عرفات في الأردن ضيفاً عزيزاً على قلب النظام الأردني وقلب الشعب الأردني، حاول حرق الأردن وقلب النظام واحلال قيادته محل النظام القائم في أيلول الأسود ١٩٧٠. ولم تنطفئ النار التي أشعلها عرفات في الأردن إلا بثمن غال جداً، وهو حياة عبد الناصر الذي انفجر قلبه، ومات قهراً من (ولَدنَة) وطفولة عرفات السياسية، وعبثه بمقدرات الشعوب وثوابتها.

وكاد عرفات بفعلته الأثيمة في الأردن ١٩٧٠، أن يشقّ الشعب الأردني الواحد إلى شقين ويقسمه إلى قسمين متنافرين متعاديين: شقّ اردني، وشقّ فلسطيني. ولولا حكمة الشعب الأردني، ووعيه، وكشفه للعب المخاتير الصغار بالنار لقامت حرب أهلية في الأردن بين الأردنيين والفلسطينيين، كما حصل في لبنان ١٩٧٥ بين الشعب اللبناني وبين الفلسطينيين هناك. ولكانت المحرقة الكبرى التي تعوّد عرفات على أن يقيمها في كل مكان يحلّ فيه.

فبئس (المختار) الصغير، وسلاماً لهذا الشعب الكبير.

-٣-

وعندما حلّ عرفات في لبنان، بعد أن تم طرده من الأردن، فعل في لبنان أكثر مما فعل في الأردن. فأحرق لبنان حريقاً كبيراً من خلال صدامه مع الميليشيات المسيحية في ١٩٧٥، وكان سبباً في اقامة حرب أهلية لبنانية استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً، راح ضحيتها مئات الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين. وشقّ عرفات الشعب اللبناني إلى شقين: مسيحيين ومسلمين. كما كان سبباً في غزو لبنان من قبل اسرائيل في ١٩٨٢، وكان سبباً مباشراً في قتل ودمار الشعب الفلسطيني في لبنان من خلال مجزرتي صبرا وشاتيلا. فالقاتل ليس من يقتل بيده فقط، ولكنه أيضاً من يجرّ الذبيحة إلى المسلخ. وكان عرفات هو الذي جرّ سكان صبرا وشاتيلا إلى مسلخ شارون. ولو كانت هناك قيادة فلسطينية سياسية حكيمة غير رعناء، ولا شمطاء، ولا متهورة، وواقعية، وواعية للتاريخ الحديث ومساراته وأحكامه وشروطه، وتقرأ الأحداث بلغة العقل والواقعية السياسية، لا بالشعارات التي تقولها للدهماء والغوغاء في الشارع الفلسطيني لما حدث للبنان وللفلسطينيين ما حدث في لبنان من نكبة كبرى، لا تقل أثراً وخسائر عن نكبتهم الكبرى في عام ١٩٤٨.

فبئس (المختار) الصغير، وسلاماً لهذا الشعب الكبير.

-٤-

وعندما اعتدى صدام حسين على الكويت والسعودية في ١٩٩٠، وقف عرفات إلى جانب الديكتاتور يدعمه في اعتدائه، ويرمي الحجارة في البئر التي كان يشرب منها، ويقدم كافة امكانات القبيلة الفتحاوية لدعم الديكتاتور في متاهته. وتمت النكبة السادسة للشعب الفلسطيني في بلدان الخليج (النكبة الأولى ١٩٤٨، النكبة الثانية ضياع الضفة الغربية ١٩٦٧، النكبة الثالثة في الأردن ١٩٧٠، النكبة الرابعة في لبنان ١٩٧٥، النكبة الخامسة في مجزرتي صبرا وشاتيلا ١٩٨٢، النكبة السادسة في بلدان الخليج ١٩٩٠، النكبة السابعة عندما تولى عرفات السلطة في غزة واريحا أولا في ١٩٩٤، النكبة الثامنة بدء الانتفاضة الدينية الأصولية المسلحة ١٩٩٩، وما زال مسلسل النكبات الفلسطينية مستمراً). وخسر الشعب الفلسطيني نتيجة لموقف عرفات الأرعن غير المسؤول، وظائف الآلاف من أبنائه في الخليج والتي كانت تصب المليارات من الدولارات في جيب الشعب الفلسطيني. وتم الاستغناء عن مئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني البريء، وطردهم إلى الأردن والى غزة، وتشتيتهم من جديد. وكأن هذا الشعب الفلسطيني الكبير والعظيم، قد كُتب عليه الشتات من قبل أبنائه وأقاربه وأعدائه، كلّ بدوره، وفي زمانه.

فبئس (المختار) الصغير، وسلاماً لهذا الشعب الكبير.

-٥-

وعندما حلّ عرفات في (غزة واريحا أولا) بعد اتفاقية اوسلو ١٩٩٣، ومن ثم في الضفة الغربية التي كانت تحكم أجزاء منها السلطة الفلسطينية نكبة جديدة، حوّل السلطة الفلسطينة إلى مُلك من أملاك آبائه وأجداده. وحوّل أراضي السلطة الفلسطينية إلى مزرعة له ولحاشيته الفتحاوية، فسيطروا على الاستثمارات، وشركات المقاولات، والمشاريع الحيوية، وبناء البنية التحتية الفلسطينية، ونهبوا أموال السلطة التي كانت تنهال عليهم من الدول العربية ومن الاتحاد الأوروبي، مما دفع الدول العربية والاتحاد الأوروبي إلى وقف مساعدتهم عن السلطة الفلسطينية، التي باتت تشحذ رغيف الخبز على أبواب الدول، وبات الشعب الفلسطيني جائعاً وعارياً ومضطهداً ومقتولاً. واعتلى الديكتاتور عرفات كرسياً خشبياً متهالكاً متأرجحاً في سجنه الصغير في رام الله، دون رثاء أو شفاعة من أية دولة عربية أو غربية. ولكن الديكتاتور الذي يرفع علامة النصر المزيف دائماً، وهي علامة لا معنى لها، وتخصّه هو وحده، ولا تخصّ الشعب الفلسطيني الذي انكسر ولم ينتصر بفضل دونكيشوتية عرفات، وتحكّم الديكتاتور الصغير بشعبه الكبير من وراء قضبان رام الله، وقبض على المال الفلسطيني كأي مختار لحارة فلسطينية. وأصبحت السلطة لا تصرف فلساً فلسطينياً واحداً إلا بتوقيع عرفات، ولا يُعيّن حارس، أو فرّاش، أو بوّاب، إلا بتوقيع عرفات. ولا يأكل الشعب الفلسطيني إلا عندما يطبخ له عرفات، ولا يشرب الشعب الفلسطيني إلا عندما يفتح له عرفات الصنبور، ولا تعلن صلاة الشعب الفلسطيني إلا عندما يؤذن عرفات، ولا يُصلّي الشعب الفلسطيني إلا عندما يؤم به عرفات، ولا تلد الأم الفلسطينية إلا إذا باركها عرفات، وكان هو (الداية) أو القابلة القانونية التي تولدها، ولا يكتب الكاتب الفلسطيني أو الصحافي الفلسطيني إلا إذا أشار له عرفات. وعندما كتب ادوارد سعيد دون أن يطلب الإذن من عرفات، منع عرفات كتب سعيد من أراضي السلطة الفلسطينية. وعندما رسم ناجي العلي عرفات منتقداً علاقته مع رشيدة مهران، هدده عرفات في الكويت بأنه سيضع أصابعه في الأسيد، ثم كانت نهاية العلي المأساوية المعروفة في لندن عندما تخطّى الخطوط الحمر العرفاتية. وعندما صدر كتاب (أكله الذئب) الذي يحكي قصة تورط عرفات في مقتل ناجي العلي صادره عرفات وضرب صاحب المكتبة التي تبيعه في رام الله علقة ساخنة، ومنع ناشره من طبعه طبعة ثانية بعد نفاده من الأسواق. وكأن عرفات الديكتاتور قد أصبح قدر الشعب الفلسطيني، وكان له ذلك بالفعل، كأي ديكتاتور صغير آخر في التاريخ الحديث، يختصر تاريخ شعبه في تاريخه، وحياة شعبه في حياته، ويقول ويردد شعار الديكتاتوريين:

أنا الشعب، والشعب أنا.

فبئس (المختار) الصغير، وسلاماً لهذا الشعب الكبير.

-٦-

المهزلة الفلسطينية مهزلة انسانية وسياسية كونية هائلة.

المهزلة الفلسطينية تتمثل في شعب كبير وعظيم، تشرّد وقُتل منذ أكثر من نصف قرن، وما زال حتى الآن موجوداً وعائشاً وعاطياً وبانياً، رغم كل نكباته المتعددة والمتتابعة منذ ١٩٤٨ إلى الآن.

المهزلة الفلسطينية تتمثل في شعب كبير وعظيم، يُعتبر أكثر الشعوب العربية رُقياً تعليمياً وثقافياً، ويمتلك مهارة في كافة المجالات، وأكثر الشعوب العربية حباً للعمل والجد فيه.

المهزلة الفلسطينية تتمثل في شعب كبير وعظيم، ظهر فيه أعظم الشعراء العرب في الماضي والحاضر، وظهر فيه أكبر الروائيين العرب، وظهر فيه أكبر الكتاب العرب والمسرحيين العرب والفنانين التشكيليين العرب والرسامين العرب والصحافيين والاعلاميين العرب.

المهزلة الفلسطينية تتمثل في شعب كبير وعظيم، استطاع أن يبني في كل مكان حلّ فيه. بنى في الأردن عندما حلّ فيه بعد نكبة ١٩٤٨، وبنى في لبنان، وساهم في بناء الخليج كله، من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه.

المهزلة الفلسطينية تتمثل في شعب كبير وعظيم، هاجر إلى الغرب بعد أن ضاق به العالم العربي، فكان في طليعة العلماء، ورجال القانون، والأكاديميين، والباحثين، والدارسين، والأدباء، والشعراء.

المهزلة الفلسطينية تتمثل في شعب كبير وعظيم، ظهر فيه رجال أعمال عملاقة، استطاعوا أن يبنوا امبراطوريات اقتصادية ومالية في غضون سنوات قليلة (آل شومان، وآل المصري مثالاً لا حصراً) رغم التشرد والنكبة والشتات والقهر والفقر.

كل هذا الشعب الكبير والعظيم يقوده الآن، ويتحكم في مصيره، وقدره، ومقدراته، وحاضره، ومستقبله ديكتاتور ضعيف، ومهزوم، وسجين، وعجوز، وفاسد، يتهم من يكشف عوراته وفساده - مثلما فعل المبعوث الخاص للأمم المتحدة للشرق الأوسط تيري لارسن قبل أيام - بأنه تافه ومدسوس، وتم منع لارسن من دخول أراضي السلطة الفلسطينية، واعتباره شخصاً غير مرغوب فيه، نتيجة لذلك.

كل هذا الشعب الكبير والعظيم، يقوده الآن، ويتحكم في مصيره وقدره ومقدراته وحاضره ومستقبله ديكتاتور، ولا يجرؤ أحد أن يقول له لا. وعندما يجرؤ من يقول له لا، يكون جواب الديكتاتور:

أنتم أحذية، وأنا صانعها، ألبسها متى أشاء، وأخلعها متى أشاء.

وهو قول كان يردده الديكتاتور نيرون الذي أحرق روما كما أحرق عرفات عمان وبيروت وساعد في حريق الكويت، وكما يحرق فلسطين الآن.

ولكن نيرون رحل وبقيت روما.

وعرفات رحل وبقيت عمان وبيروت والكويت.

وسيرحل عرفات غداً، وستبقى فلسطين.

هل القوى السياسية العراقية قادرة ومؤهلة لتأمين المسيرة الديمقراطية في العراق؟

١-٢

كاظم حبيب

المدخل:

هل القوى السياسية العراقية قادرة ومؤهلة لتأمين المسيرة الديمقراطية في العراق؟ كان هذا هو السؤال الذي طرح في أحدى الندوات التي عقدها نادي الرافدين العراقي خلال شهر تموز ٢٠٠٤، حيث حاضر فيها الصديق الدكتور عبد الأمير رحيمة العبود، عميد كلية الاقتصاد في جامعة البصرة سابقاً ووزير الزراعة السابق. وكانت المحاضرة جيدة وذات مضمون ديمقراطي متفتح. طرح السؤال في نهاية فترة المحاضرة، وبالتالي لم يتسن للزميل المحاضر ان يتسع في الإجابة عنه، بل قدم بعض الافكار السريعة والمهمة التي تؤكد ضعف التعاون والتنسيق بين القوى الديمقراطية العراقية، اضافة الى ضعفها اساسا وضعف علاقتها بالجماهير وتأثيرها عليها.

كما اشار الى الدور الكبير الذي لاتزال تلعبه القوى السياسية الدينية في الساحة السياسية العراقية وسيطرتها على الشارع بسبب انتشار الفكر الديني الذي حاول صدام حسين ان يعززه ليصرف الناس عن اوضاعهم السياسية في اطار حملته المسماة بـ(الحملة الإيمانية) ثم أكد على ظاهرة كثيراً ما جرى تشخيصها خلال الأشهر المنصرمة، وخاصة بعد سقوط نظام صدام في العراق، وأعني بها المقولة الشعبية التي تعبر عن انتشار الأنانية في العمل السياسي ونسيان المصلحة العامة (كلمن يحود النار لكرصته)، وبالعربي الفصيح: (ان كل شخص او حزب يسعى الى تحقيق مصلحته الخاصة) وبالتالي فهو ينسى المصلحة العامة والمشتركة، وهي المسألة التي تمس القوى الديمقراطية قبل غيرها.

كنت قبل سقوط النظام قد اصدرت كتابين احدهما (ساعة الحقيقة: مستقبل العراق بين النظام والمعارضة) في عام ١٩٩٥، وكتاب (المأساة والمهزلة في عراق اليوم) في عام ٢٠٠٠. وتحدثت فيهما عن واقع المعارضة الديمقراطية العراقية وكل قوى المعارضة العراقية، وكنت واضحاً في نقدي لممارسات جميع الأحزاب السياسية العراقية دون استثناء وتمنيت عليها اصلاح نفسها ودمقرطة حياتها الداخلية وتحديث سياساتها ونظمها الداخلية وخطابها السياسي وعلاقاتها المتبادلة وعلاقاتها بالجماهير الشعبية والعمل من أجل استعادة ثقة هذه الجماهير. كما دعوت الى التعاون والتنسيق في ما بين قوى كل تيار ومن ثم في ما بين التيارات لتكون حدود المشكلات والاختلافات والتطابقات او المقاربات واضحة في ما بينها. ولم يحصل ذلك وكانت الفرقة والتناحر دليل ضعف وتمزق أيضاً، وعاملا أساسيا في اعتماد غالبية الأحزاب السياسية الوطنية على الخارج لإسقاط النظام الدكتاتوري الدموي.

وبعد سقوط النظام دعوت الى المسائل نفسها وأكدت ضرورة اللقاء بين قوى اليسار الديمقراطي والقوى الديمقراطية. وجوبهت دعوتي بالاستغراب من هذا التسرع في طرح الموضوع وفي غير حينه ومن أسلوب الطرح. فشن البعض هجوماً عنيفاً لإسكاتي ودفن المقترحات التي طرحتها. ولم اسكت ولا يمكن أن اسكت، لا لأنني عنيد ولا أستمع إلى الآراء الأخرى، بل لأنني كنت ولاأزال أرى بأنه الطريق الوحيد لإثبات الوجود والعمل مع الجماهير برؤية واضحة ومتقاربة ومنسقة في مواجهة مختلفة الصعاب والتزود بزاد القدرة على النجاح في العمل، وان هناك حاجة ماسة وضرورة قصوى لمثل هذا التعاون والتحالف والوحدة بين جميع الفصائل الديمقراطية، العربية منها والكردية والتركمانية والآشورية والكلدانية وفق قواسم مشتركة، فالعراق الديمقراطي هو الحلم والأمل في تقدم العراق وتطوره وضمان حقوق الانسان وحقوق القوميات فيه. ولكن لا يمكن للحلم والأمل ان يتحققا دون تنشيط القوى الديمقراطية على مختلف المستويات والمجالات والاتجاهات، ودون ايجاد تحسنات سياسية ووحدة القوى اليسارية والديمقراطية، إذ انها وهي منفردة ستبقى قوى هامشية عاجزة عن التأثير على الأحداث السياسية العراقية بالصيغ والاتجاهات الديمقراطية المنشودة. وهو ما تعاني منه الحركة الديمقراطية في العراق، وغياب هذا العامل هو الذي يسمح ويفسح للقوى الأخرى، وخاصة التيار الديني بمختلف أطيافه، وخاصة القوى المتطرفة منه، المجال للسيطرة على الشارع العراقي نتيجة وجود فكر ديني مؤثر منذ عقود في العراق، كما ان الفقر والمرض والبطالة والحرمان تعمق هذه الظاهرة وتزيدها سلبية وتعيق عملية التنوير المطلوبة في المجتمع العراقي.

تشكلت في العراق منذ عدة شهور جبهة من ستة أحزاب وقوى ديمقراطية. وهذه المجموعة الجبهوية تجتمع بين فترة وأخرى، وهو أمر ايجابي واستبشر الناس خيراً، ولكني كنت قلقاً من أنها ستبقى غير فاعلة بسبب تجربتي الشخصية الطويلة في هذا المجال، وكنت أمني النفس بتحسن هذا الوضع، والسؤال المطروح هو: ما هي النتائج الناشئة عن تشكيل مثل هذا التحالف وما هي تأثيراته على الاحداث؟ لا شيء يستحق الذكر، هذا ما يصرح به كل الأخوات والأخوة الذين التقيت بهم من اعضاء تلك الأحزاب او من الذين يلتفون حولها أو يؤيدونها بطريقة ما.

والأسئلة المشروعة التي تفرض نفسها على الجميع وتستوجب الاجابة عنها هي: لم هذا الواقع؟ ومن المسؤول عنه؟ وما العمل للخلاص منه؟

سأحاول الإجابة عن هذه الاسئلة وفق اجتهادي الشخصي ولا أدعّي صواب رأيي، ولكني أطرح محاولة للإجابة من أجل إثارة الحوار مجدداً مع الأخوة الأعضاء في تلك الأحزاب والقوى المتحالفة وتلك الأحزاب والقوى التي تماثلها من حيث الفكر وتقف خارج التحالف حتى الآن. وسأوزع إجابتي على حلقتين وفق الأسئلة الواردة في أعلاه.

الحلقة الأولى

لمَ هذا الواقع الذي تعيش فيه القوى والأحزاب الديمقراطية العراقية ومن المسؤول عنه؟

من يحاول دراسة تاريخ العراق الحديث ويربطه بجدلية معرفية مع ماضي العراق الطويل، سيجد بأن العراق لم يشهد حياة ديمقراطية ولا نظماً ديمقراطية حكمت فيه، بل تميزت الفترات السابقة بالاستبداد المتعدد الاشكال والمتفاقم في شدته وقسوته على الناس وعلى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية سنة بعد أخرى، حيث عاشت البلاد في ظل القوانين الاستثنائية (الأحكام العرفية) والحكومات الشوفينية والاستبدادية وغياب فعلي لحقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اضافة الى غياب الحقوق القومية. وفي ظل هذه الأوضاع غير الديمقراطية نشأت وتبلورت الأحزاب السياسية، سواء أكانت علنية أم سرية. فهي لم تعرف الأصول القانونية الديمقراطية والحياة الدستورية البرلمانية النزيهة في تعامل الحكومات المتعاقبة وأجهزة الدولة معها ومع الجماهير الشعبية الواسعة، وبالتالي لم تتوفر لها الفرصة ولا التقاليد لتتمكن من ممارسة الديمقراطية في حياتها اليومية بسبب احتمال توجيه الضربات لها، رغم النص على الديمقراطية في نظمها الداخلية، وهي مسألة موضوعية أكثر من كونها ذاتية، رغم وجود التفاعل بين الموضوعي والذاتي في هذا الصدد، إذ حتى الأحزاب العلنية كانت مجبرة على ممارسة بعض المسائل الخاصة بالحياة الحزبية بصورة سرية حماية لأعضاء احزابها وقياداتها من غضب السلطة وعقوباتها القاسية وانتقامها الشرس. وبمرور الايام فرضت الأوضاع المحلية سلوكية معينة داخل الأحزاب بحيث قررت غالبيتها ممارسة العنف في مواجهة العنف والسياسات الانقلابية ضد الحكومات المتعاقبة في مواجهة تزييف إرادة الشعب وتغييب الحياة الديمقراطية والتجاوز على دستور البلاد، ونشأت عداوات فعلية بين الاحزاب والشعب من جهة والحكومات المتعاقبة واجهزتها القهرية من جهة أخرى. وانعكست هذه العلاقة المتوترة والعدائية بهذا القدر او ذاك على العلاقات في ما بين الأحزاب السياسية، وبشكل خاص في مابين الاحزاب السرية والأحزاب العلنية، وكذلك في ما بين الاحزاب السرية، واقل من ذلك نسبياً في ما بين الاحزاب العلنية، فالتعارف في ما بينها كان محدوداً، وبدلاً من الحوار حول الاهداف والأساليب ومعالجة الاختلافات بآليات ديمقراطية بدأت الصراعات والنزاعات، اذ لم تتوفر الفرص المناسبة لنقاشات علنية صريحة ومفتوحة في ما بينها. ورغم التحالفات التي نشأت كانت روحية عدم الثقة والخشية من الآخر والشعور باحتمال التربص والاستبعاد، كما حصل للحزب الديمقراطي الكردستاني عند تشكيل جبهة الاتحاد الوطني في عام ١٩٥٧، سائدة في العلاقات بين القوى السياسية العراقية. والمجتمع الذي تسود غالبيته أمية القراءة والكتابة والأمية السياسية يمكن ان تثار فيه من المشكلات لأحزابه اكثر بكثير من المجتمعات الأكثر تطوراً حيث يسود الحوار الديمقراطي. وبالتالي تنشأ عداوات فردية وشخصية إضافة الى الخلافات الحزبية، التي يمكن من حيث المبدأ معالجتها عبر الحوارات العلنية والمفتوحة والصريحة والشفافة والديمقراطية في المجتمعات التي تسودها الحياة المدنية الديمقراطية. ولا شك في ان الطبيعة والعلاقات القبلية تعكس تقاليدها وعاداتها على الحياة الحزبية وعلى العلاقات في ما بين الاحزاب والأفراد. فسياسات الكبت والحرمان من الحياة الديمقراطية والعمل الحزبي العلني والحرمان من المساهمة في السياسة اليومية في مختلف المستويات وغياب المجتمع المدني الديمقراطي البرلماني الحر تقود كلها الى بروز ظواهر سلبية كثيرة في الحياة السياسية والحزبية وهو ما عشناه في أعقاب ثورة تموز نتيجة تراكمات ما عشناه قبل تموز ١٩٥٨، علماً بان بعضها قد برز فعله قبل ذاك، أي في الثلاثينيات والأربعينيات، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الاحزاب القومية العربية وقوى الاسلام السياسي (الاخوان المسلمون) اعتداءاتها على القوى الديمقراطية بسبب الاختلافات في المواقف السياسية، كما برزت ظاهرة العنف الحكومي في معالجة القضايا القومية كاستمرار لسياسات الحكم الملكي إزاء الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الكردي والقوميات الأخرى في العراق.

وفي أعقاب ثورة تموز بدأت المشكلات وتعقدت العلاقات ونشأت الصراعات والنزاعات وسال الدم. وتواصلت هذه السياسات طيلة الفترة التي اعقبت ثورة تموز بفترة قصيرة حتى سقوط نظام صدام حسين.

وجه نظام البعث الصدامي ممارسات عدوانية شرسة ضد الشعب العراقي والأحزاب السياسية العراقية وضد الشعب الكردي وقواه السياسية وضد القوميات الأخرى وقواها السياسية ومزق تنظيمات الغالبية العظمى منها، وأجبر أغلب قيادات واعضاء هذه الاحزاب على النزوح الى جبال كردستان حيث مارست النضال الأنصاري والسياسي، أو الى الخارج حيث مارست منه صيغاً مختلفة من النضال السياسي، ومن بقي في الداخل مارس التنظيم الخيطي المعقد والنضال المحفوف بمخاطر الاعتقال والقتل في كل لحظة على أيدي جلاوزة الدكتاتور صدام حسين وبقرارات منه.

فماذا تبلور خلال تلك الفترات من ظواهر في نشاط الأحزاب السياسية في ضوء نشاطات الحكومات المتعاقبة الاستبدادية في ممارستها سياسية (فرق تسد) وتقريب البعض والتحالف معها وشن حملات ظالمة ضد البعض الآخر؟

من قوى وأحزاب سياسية وسكوت القوى المتحالفة عن تلك التجاوزات لأنها لم تكن قد شملتها بعد، حتى شملتها أيضاً، (لا شك في وجود تباين في قدرات وكفاءات وجماهيرية بعض الأحزاب السياسية العراقية بالقياس الى الأخرى، إلا ان جملة من العوامل هي التي جعلت بعض الآفات السلبية تتغلغل الى صفوف مختلف الأحزاب العراقية التي تستوجب المعالجة):

١- الطابع الإيديولوجي الشديد الصرامة والجمود في الممارسة العملية لغالبية للأحزاب السياسية العراقية مما وضع حواجز عالية بين الاحزاب والقوى السياسية المختلفة في وقت كان بالإمكان تنشيط التفاعل المتبادل في مابين الأفكار والمواقف السياسية، لقد نشأت خنادق حاجزة بين الأحزاب والأفراد كانت لها عواقب سلبية على الحياة الحزبية والسياسية العراقية.

٢- ضعف جميع الأحزاب والقوى السياسية العراقية دون استثناء، رغم التباين في ما بينها في مستوى علاقاتها بالجماهير والعضوية فيها.. الخ.

٣- انقطاع علاقات الغالبية العظمى منها بالجماهير الشعبية، وهي القاعدة السياسية التي تعيش عليها وفيها الأحزاب السياسية، في ماعدا الأحزاب الكردستانية منذ عام ١٩٩١.

٤- غياب الثقة المتبادلة في ما بين الأحزاب والقوى السياسية أو تعرضها للاهتزاز بسبب السياسات والمواقف المختلفة خلال الفترات السابقة.

٥- رغبة كل طرف منها في الحفاظ على جماعته وخشيته وسعيه الى الحصول على مواقع له دون غيره، بسبب المنافسة غير السليمة في ما بين تلك الاحزاب والقوى السياسية. أي نشأت ظاهرة محاولة الاستئثار بالسلطة. ان امكن الوصول إليها، والرغبة في ازاحة الغير.

٦- التربية والنظم الداخلية غير الديمقراطية وهيمنة الاتجاهات المركزية في اتخاذ القرارات وفرض السياسات التي عطلت القدرة الفعلية على الإبداع والمبادرة لدى قواعد ومؤيدي الأحزاب والقوى السياسية.

٧- صعوبة الاتفاق على آليات ديمقراطية لمعالجة المشكلات بالحوار الديمقراطي وهيمنة المهاترات الحزبية القاسية التي كانت تعمق الصراعات في ما بين أعضاء ومؤيدي وجماهير تلك الأحزاب.

٨- وقوع نزاعات دموية بين الأحزاب السياسية في فترات مختلفة كانت لها اكبر الاساءات للعلاقات في ما بينها والتي لم تنته آثارها السلبية حتى الآن لا من العلاقات في ما بين الأحزاب فحسب، بل وفي العلاقات السياسية داخل البلاد وبين فئات وأوساط الشعب.

٩- غياب حقيقي لدور المرأة في قيادات مختلف الأحزاب السياسية، في ما عدا حالات محدودة وأحزاب قليلة. إذ لا بد لنا ان نعترف بان المجتمع الذكوري على مدى قرون طوال قد عمق الخشونة ورفع من مستوى القسوة في التعامل، في حين تتميز المجتمعات التي تمارس فيها المرأة دوراً ملموساً ومتقدماً بممارسة اساليب أكثر هدوءاً وعقلانية وصبراً في حل المشكلات، فالمرأة تضفي على المجتمع، عند مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، اجواءً اكثر حيوية وأكثر حضارية ودفئاً غالباً ما يكون مفقوداً عند الرجال أو في المجتمع الذكوري.

١٠- ولا شك في أن بعض الاحزاب القومية العربية تميزت بالشوفينية الشديدة التي كانت ترفض الاستجابة لحقوق الشعب الكردي ولذلك عطلت طويلاً مسائل التعاون المتبادل او شنت حكوماتها حملات ظالمة ضد الشعب الكردي والقوميات الأخرى والتي تحدثنا عنها في مقالات كثيرة سابقة.

وبودي أن اكرر من جديد بأن غياب الديمقراطية في الحياة السياسية العراقية وطبيعة الاقتصاد والتركيبة الطبقية للمجتمع العراقي كلها خلقت الارضية الصالحة لتلك السلبيات التي تميز الوضع في الاحزاب وفي العلاقات في ما بينها. ولكن هذا لا يعفي القيادات الحزبية من مسئوولياتها في نشوء هذا الواقع أيضاً والتي ربما تتباين من حزب الى آخر.

والأحزاب السرية عانت كثيراً من الخصائص الفردية للقيادات المختلفة أكثر من الأحزاب العلنية في فترات مختلفة وخاصة في العهد الملكي.

تمكن حزب البعث الصدامي ان يستأثر بالسلطة السياسية وينفرد بقيادة البلاد بصورة غير شرعية وغير ديمقراطية واستبدادية، وكان احتمال هيمنة فردية لأحزاب أخرى على السلطة في بغداد قائماً أيضاً لو نجحت في مساعيها الانقلابية العسكرية وغير العسكرية، ولست واثقاً من صواب استبعاد احتمال نشوء أوضاع غير ديمقراطية في البلاد لو تسملت الحكم في الستينيات قوى سياسية أخرى غير البعث، كما حصل قبل ذاك بالنسبة لبعض القوى القومية التي تحالفت مع البعث في ١٩٦٣، وساندته في الثمانينيات والتسعينيات حتى سقوطه، إذ ان العوامل الفاعلة في هذا الاتجاه كانت، وربما لاتزال، كثيرة في مجتمع متخلف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتسوده تقاليد قبلية كثيرة وتربية بيتية قاسية في مجتمع ذكوري بحت، إضافة الى سلوكيات الدولة الارهابية والقهرية، وتجارب دول أخرى في العالم، سواء أكانت مماثلة في أوضاعها للعراق أم انها أكثر تطوراً، تدلل على ان مثل هذا الاحتمال لم يكن مستبعداً في العراق السابق.